(كتبُ إعرابِ القرآنِ الكريم في الفترة من 600 هـ – 800هـ – دراسة تحليلية)

د. فضل يوسف زيد
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

مقدمة:

يمثّل القرنان السابع والثامن الهجريان فترة من فترات الازدهار والنضج لسائر العلوم والفنون والمعارف بعامة، والدراسات النحْويَّة بخاصة، كما شهد هذان القرنان ظهور علماء أفذاذ شاركوا في بناء صرح العربيّة واكتمالها، ومن هؤلاء العلماء ابنُ يعيش (ت: 643هـ) وابنُ الحاجب (ت: 646 هـ) والمالقي (ت: 702هـ) وناظر الجيش(ت: 778هـ) وابن جابر الأعمى(ت: 780هـ) وغيرهم كثير .

وقد اختلف الهدف من التأليف بين علماء هذه الفترة، فقد تختلف مؤلفاتُ النحويّ الواحد من حيث طريقةُ التأليف وفقا للهدف الذي يرمي إليه، فنجد- مثلا- لابن هشام كتبا تعليمية كشرح شذور الذهب وشرح قطر الندى، وشرح جمل الزجاجي، وأوضح المسالك، والجامع الصغير في النحو، والإعراب عن قواعد الإعراب، واعتراض الشرط على الشرط ، وغيرها من الكتب التعليمية، كما نجد للمؤلف نفسه كتبا تطبيقية تعالج القواعد النَّحْويَّةَ من خلال النصِّ اللغوي كالقرآن والحديث الشريف والشعر .

كما غلبت على بعض النحاة في هذين القرنين اهتماماتٌ أخرى لا تتصل بالنحو العربي مباشرة؛ ومن أجل هذا نجد من بينهم مفسرينَ وفقهاءَ ومتكلمينَ وفلاسفةً ومناطقةً كالرازي (ت: 606هـ) وأبي موسى الجزولي(ت: 607هـ) وابن مالك (ت: 671هـ) وأبي حيان (ت: 745هـ) والشاطبي(ت: 790هـ) وغيرهم، وقد انعكس كل هذا على مؤلفاتهم وما اشتملت عليه من معلومات، ومُزج النحو بغيره من العلوم، مما أدى إلى تعدد المستويات وخلط المعلومات.

وفي هذين القرنين ظهر جليًّا اتجاهُ النحو التطبيقي، وشمل كتب إعراب القرآن الكريم، وكتب الوقف والابتداء، وكتب إعراب القراءات الشاذة، وكتب إعراب الحديث الشريف، وكتب إعراب الشواهد النحوية، وكتب إعراب الشعر، وكتب الأحاجي والألغاز النحوية، ويُعَدُّ مجالُ إعرابِ القرآن الكريم أكثرَ مجالات النَّحْو التطبيقيّ؛ فقد اهتم النحاةُ بالقرآن إعرابا وتوجيها أكثر من اهتمامهم بالنصوص الأخرى، وسوف يظهر ذلك واضحا جليا خلال هذا البحث الذي أتناول فيه بالدراسة كتب إعراب القرآن الكريم الآتية:

- التِّبيان في إعراب القرآن الكريم للعُكْبَرِيّ
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمُنتجَب الهمذاني

- المجيد في إعراب القرآن المَجيد للصَّفاقسي
- الدُّرّ اللقيط من البحر المحيط لابن مكتوم
- الدُّرّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي
- المسائل السّفرية في مواضعَ من القرآن الكريم لابن هشام

التّبيان في إعراب القرآن للعُكْبَرِي(ت: 616هـ) (العُكْبَرِيّ)

تناول العُكْبَرِيّ في هذا الكتاب جميع سور القرآن الكريم وما يتعلق بها من معنى وقراءاتٍ ولغةٍ واشتقاقٍ. أعرب فيه جميع آيات القرآن، يذكر آيات السور على ترتيبها في المصحف، ثم يشرع في إعرابها آية آية حسب ترتيبها القرآني، وهو لا يُعيد إعرابَ الكلمات أو الآيات التي سبق إعرابُها إذا لم يكن في إعرابها مزيدُ فائدة.

تعدّد الأوجه الإعرابية : يترتب على الإعراب تعدد الوجوه؛ لأن القراءات تستلزم تعددَ التوجيه النحوي ، ومن ذلك ما أورده العكبري من وجوه إعرابية متعددة عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود، من الآية72): (ويُقرأ " شيخ" بالرفع ، وفيه عدة أوجه:

أحدها: أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(بعلي) بدلا منه ، و(شيخ) الخبر.

والثاني: أن يكون (بعلي) عطف بيان، و(شيخ) الخبر.

والثالث: أن يكون (بعلي) مبتدأ ثانيا، و(شيخ) خبره، والجملة خبر (هذا).

والرابع: أن يكون (بعلي) خبر المبتدأ، و(شيخ) خبر مبتدأ محذوف، أي هو شيخ

والخامس: أن يكون (شيخ) خبرا ثانيا.

والسادس: أن يكون بعلي وشيخ جميعا خبرا واحدا، كما تقول: هذا حلو حامض.

والسابع : أن يكون (شيخ) بدلا من (بعلي) .) (العُكْبَرِيّ، الصفحات 707-708)

أرأيتَ إلى تعدد الوجوه الإعرابية في آية واحدة؟

القراءات القرآنية : أكثر العكبري من ذكر القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ ، وهو لا ينسب القراءة إلى من قرأ بها في كثير من الأحيان ، ومِنْ تعرّضه للقراءات ما جاء في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (الأعراف، من الآية40)

حيث قال: (الجَمل يقرأ بفتح الجيم ،وهو الجمل المعروف، ويقرأ في الشاذ بسكون الميم؛ والأحسن أن يكون لغة ؛لأن تخفيف المفتوح ضعيف .

ويُقرأ بضم الجيم وفتح الميم وتشديدها، وهو الحبل الغليظ، وهو جمع مثل: صُوَّم وقُوَّم.

ويقرأ بضم الجيم والميم مع التخفيف، وهو جمع مثل أَسَد وأُسُد.

ويقرأ كذلك إلا أن الميم ساكنة ؛ وذلك على تخفيف المضموم (العُكْبَرِيّ، الصفحات 567-568).

ومع أن العكبري لا يعزو القراءة إلى من قرأ بها في معظم الأحيان، إلا أننا لا نعدم أن نجد في الكتاب قراءاتٍ كثيرةً معزوّةً إلى ذويها ، ومن ذلك قوله : (قوله تعالى: ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة، من الآية6) قرأ ابن محيصن بهمزة واحدة على لفظ الخبر.) (العُكْبَرِيّ، صفحة 21وانظركذلك391)

والغريب أننا نرى باحثا يقرر أن العكبري لا ينسب القراءة في كتابه ، وإنما يكتفي بقوله : قرئ كذا (البصلي، صفحة 16)، مع أنه كما رأينا ينسب القراءة في أحايين كثيرة .

ومهما يكن من أمر فإن الرجل كان مهتما بالقراءات على اختلاف أنواعها اهتماما كبيرا، ومن مظاهر اهتمامه أنه يلتمس لها تخريجا وإن كانت شاذة فعند تعرضه لقوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (النساء، من الآية3) نراه يقول : (ويقرأ شاذا : و" ربع" بغير ألف ؛ ووجهها أنه حذف الألف كما حُذف في خِيَم والأصل خِيَام ، وكما حذفت في قولهم : أم والله) (العُكْبَرِيّ، صفحة 328وانظركذلك632)

لكنه لا يتردد في رفض القراءة إذا جاءت على لغة ضعيفة، أو خالفت القياس، ومن ذلك ردُّه قراءة (الحمد) (الفاتحة، من الآية1) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ؛ كما قالوا: المعيرة ورغيف ؛ وهو ضعيف في الآية ؛ لأن فيه إتباع الإعراب البناء وفي ذلك إبطال للإعراب) (العُكْبَرِيّ، صفحة 5)

على أن البحث في الإعراب والقراءات لم يكن ليشغل العكبري عن المعنى؛ فهو يشير إلى معنى الآية والكلمة والجملة في أحيان كثيرة، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى:﴿ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾ (الأنفال، من الآية11) حيث قال: ((رجز الشيطان) : الجمهور على الزاي ، ويراد به هذا الوسواس .وجاز أن يسمى رجزا ؛ لأنه سبب للرِّجْز، وهو العذاب . وقرئ بالسين ، وأصل الرجس الشيء القذر؛ فجعل ما يفضي إلى العذاب رجسا استقذارا له) (العُكْبَرِيّ، صفحة 619)

والرجل لا يغفل عما يتعلق بالكلمة من الاشتقاق ، قال في اشتقاق كلمة الحواريين:(واشتقاق الكلمة من الحوَر وهو البياض، وكان الحواريّيون يقصّرون الثياب . وقيل اشتقاقه من حار يحُور إذا رجَع ، فكأنهم الراجعون إلى الله ؛ وقيل : هو مشتق من نقاء القلب وخلوصه وصدقه) (العُكْبَرِيّ، صفحة 265)

وهو يذكر الإعراب أحيانا على مذهب البصريين والكوفيين ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة، الآية6)حيث قال :(اهدنا): لفظه أمر ، والأمر مبني على السكون عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين ، فحذف الياء عند البصريين علامة السكون الذي هو بناء ، وعند الكوفيين هو علامة الجزم) (العُكْبَرِيّ، الصفحات 7-8)

وهو لا يتورّع من توجيه الخطأ إلى صاحبه في الأحكام التي لا يراها صوابا، كقوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا﴾ (الإسراء، من الآية36): (قال الزمخشري : يكون " عنه" في موضع رفع بمسئول؛ كقوله : (غير المغضوب عليهم) (الفاتحة، من الآية7)، وهذا غلط) (العُكْبَرِيّ، صفحة 821)

والرجل كثير الاعتراض على الكوفيين والتخطئة لهم ، وتولّي الرد عليهم ، فعند تعرضه لإعراب قوله تعالى : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ (النساء، من الآية128) نراه يقول : (قوله تعالى: (وإن امرأة) مرفوع بفعل محذوف ، أي وإنْ خافت امرأة ، واستغنى بخافت المذكور . وقال الكوفيون: هو مبتدأ وما بعده الخبر. وهذا عندنا خطأ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم، فهو مناقض للفعل، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عديّ :

ومتى واغلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ه وتُعطفْ عليه كأسُ السَّاقِي) (العُكْبَرِيّ، صفحة 395)

شواهد الكتاب:

استدلّ العكبري بالسماع الممثل في القرآن الكريم والشعر وكلام العرب، غير أنه كان مقلّا من استدلاله بهذه الشواهد في هذا الكتاب، وجاء الحديث الشريف غُفْلًا منه، ولا أعرف سببا لهذا فقد أَوْلَى الْعُكْبُرُيُّ الحديث الشريف اهتماما في الاحتجاج به على القضايا النحوية في كتبه الأخرى، فضلا عن أنه وضع كتابا في إعراب الحديث الشريف، ويمكن بيان منهجه في الاستدلال بأنواع السماع كما يلي:

القرآن الكريم : استدل العكبري بالقرآن الكريم على صحة القاعدة ، وعلى تأييد الأوجه الإعرابية في الآية ، وهو يجتزئ استظهارا لذاكرة القارئ ، ومن ذلك قوله : (قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) (البقرة، من الآية234): في هذه الآية أقوال: أحدها – أن الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : وفيما يلي عليكم حكم الذين يتوفون منكم ؛ ومثله : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (من الآية38،المائدة) ﴿والزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور، من الآية2)) (العُكْبَرِيّ، صفحة 186)

أما فيما يتعلق بالشعر فقد استشهد به على صحة القاعدة كقوله: (وحذف الجار ، وإبقاء الجر جائز ، قال الشاعر:

مشائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُها

وقال زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فجر بتقدير الباء ، وليس بموضع ضرورة) (العُكْبَرِيّ، صفحة 424)

وقد يستدل بالشعر على تأييد المعنى اللغوي كاستدلاله بقول الشاعر:

وغلامٍ أرسلتْه أمُّه بِأَلُوكٍ فبذلْنا ما سَأَلْ
على أنّ الْأَلُوكَةَ لغةً الرسالة. (العُكْبَرِيّ، صفحة 46)
كما استشهد بكلام العرب مستدلا به على صحة ما ذهب إليه ، من ذلك قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ (التوبة، من الآية30) : (فأما (يضاهئون) فالجمهور على ضم الهاء من غير همز ، والأصل ضاهى ، والألف منقلبة عن ياء ، وحذفت من أجل الواو. وقرئ بكسر الهاء وهمزة مضمومة بعدها ؛ وهو ضعيف ؛ والأشبه أن يكون لغة في ضاهى ، وليس مشتقا ، من قولهم : امْرَاةٌ ضَهْيَاءُ) (العُكْبَرِيّ، صفحة 641)
أما الأدلة العقلية فتمثلت عنده في تعليل الأحكام والقياس، فقد اهتم بالعلة واعتمد عليها في تعليل بعض الأحكام، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿آلَرَ. كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود، الآية1) حيث قال : (وبنيت " لدن" وإن أضيفت لأن علة بنائها خروجها عن نظيرها ؛ لأن لدن بمعنى عند ، ولكن هي مخصوصة بملاصقة الشيء وشدة مقاربته ، و" عند" ليست كذلك ؛ بل هي للقريب وما بعد عنها ، وبمعنى الملك) (العُكْبَرِيّ، صفحة 688)
كما اعتد العكبري بالقياس أيضا ، وأدار عليه بعض الأحكام ، وكان يرد الرأي الذي لا يدعمه القياس ، ومن ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى :﴿ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾ (عمران، من الآية5) : (و(على) في موضع الحال متعلقة بمحذوف ؛ وتقديره : من أنصاري مضافا إلى الله أو على أنصار الله .
وقيل : هي بمعنى مع ، وليس بشيء ؛ فإن " على" لا تصلح أن تكون بمعنى مع ، ولا قياس يعضده) (العُكْبَرِيّ، صفحة 264)
الفريد في إعراب القرآن المجيد للمُنْتَجَب الهمداني (ت: 643هـ) (الهمذاني، 1411هـ)

- أعرب المؤلف في هذا الكتاب جميع آي القرآن الكريم مرتبة حسب ورودها في المصحف، وهو يتعرض للآية إعرابا وقراءة ولغة واشتقاقا .

وقد أشار المؤلف في مقدمته إلى أن كتابه مقتضبٌ من أقاويلِ المفسرين ومن كتب القراء والنحويين ، وأنه اجتهد في جمع مفترقه ، وتمييز صحيحه ، وذكر الدافع الذي حمله على التأليف وهو تطويل قوم ، وتقصير آخرين مع إخلالهما من كثير ما يحتاج إليه ، وذكرهما ما لا يحتاج إليه . (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 142)
ولا يقتصر المنتجب على ما هو بصدده من إعراب للآية ، ولكنه إذا عرضت له مسألة نحوية فصّل القول فيها،ومن ذلك عقدُه فصلا عن (آمين) وفصلا للحديث عن (الفصل) (الهمذاني، 1411هـ، الصفحات 179-207)

وهو في إعرابه للآية يبيّن أقوال العلماء وآراءهم، ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة، من الآية138)حيث قال : ((صبغة الله) اختلف أهل النحو في نصبه على ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه مصدر مؤكد منتصب عن قوله : (آمنا بالله) (البقرة، من الآية136) منقول عن صاحب الكتاب.
والقول ما قالت حذام
كما انتصب (وعد الله) (النساء، من الآية122)عما تقدمه . وهي فعلة من صبغ كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ. والمعنى تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهر النفوس.
والثاني: أنه بدل من (ملة إبراهيم) (البقرة، من الآية135)
الطبري: من قرأ برفع (ملة) قرأ برفع (صبغة).
والثالث: : أنه منصوب على الإغراء ، أي اتبعوا والزموا صبغة الله ، أي دين الله ...) (الهمذاني، 1411هـ، الصفحات 382-383)
تعدد الأوجه الإعرابية:
حفل الفريد بتعدد التوجيه النحوي للألفاظ والآيات التي كان المنتجب يتعرض لإعرابها ، ومن ذلك قوله : (وقوله : ﴿فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ ﴾ (محمد، من الآية18) ويحتمل أوجها من الإعراب : أن يكون (ذكراهم) مبتدأ ، و(أنى لهم) الخبر ، و(إذا) ظرف للظرف وهو(لهم) والمنويّ في (جاءتهم) للساعة ، أي : من أين لهم التذكر إذا جاءتهم؟ وأن يكون (ذكراهم) أيضا مبتدأ على ما ذكر آنفا، والمنوي في جاءتهم لها، أعني للذكرى ، والمعنى من أين تنفعهم ذكراهم إذا جاءتهم ؟ أي : لا تنفعهم ، فاعل(جاءتهم) ويكون المبتدأ مضمرا دلّ عليه ذكراهم ، أي أنّى لهم الخلاصُ والنجاةُ إذا جاءتهم ذكراهم) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 312)
على أن المؤلف قد يقتصر في بعض الآيات على التفسير اللغوي أو ذكر المعنى العام للآية دون أن يتصدى للإعراب ، ومن ذلك ما جاء عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ (يوسف، من الآية70) حيث قال : (أي : نادى منادٍ ، يقال : آذنه إذا أعلمه وأذّن : أكثر الإعلام ومنه المؤذّن لكثرة ذلك منه) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 83)
ولا يخلو الكتاب من التعرض لبعض الأسرار البلاغية في القرآن ، ومن ذلك قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة، الآية2) : فإن قلت : فلمَ أعيد ذكر الرحمن

الرحيم ، مع اعتقادك أن البسملة من الفاتحة؟ قلت : أعيد ذلك للمبالغة والتأكيد) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 165)

موقف المنتجب من القراءات :

تشغل القراءات حيزا عريضا من الفريد، والمؤلف يحرص على نسبتها غالبا إلى أصحابها، وقد أكثر من إيراد القراءات القرآنية المتواترة ، فعند إعراب قوله تعالى: ﴿ فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ﴾ (يوسف، من الآية110) يقول: (وقرئ بنونين (فننجي) وتخفيف الجيم من الإنجاء ، وقرئ(فنجي) على لفظ الماضي المبني للمفعول . وقرئ كذلك إلا أن الياء ساكنة أسكنت تخفيفا لثقلها بحركتها وانكسار ما قبلها..) (الهمذاني، 1411هـ، الصفحات 105-106)

وهو يفاضل بين القراءات المتواترة ، ومن ذلك ما جاء عند إعراب قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة، الآية1) حيث قال : (وقرئ(الحمد لله) بالنصب على إضمار فعله ، أي نحمد الله الحمد ، والرفع أجود ، ..لما فيه من التعميم، والدلالة على ثبات المعنى واستقراره) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 162)

وكثيرا ما يخرّج القراءات على لغة بعض القبائل ، فعند إعراب قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة، من الآية1) يقول : (والجمهور على ضم الراء في قوله (وأنتم حرم) على الأصل . وقرئ بإسكانها تخفيفا ، وهذه اللغة تميمية ، يقولون في رُسُل رُسْل ، وفي كُتُب كُتْب) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 6)

وكثيرا ما يعضّد القراءة بالقراءة ، قال في إعراب قوله تعالى: ﴿ وآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ (هود، من الآية28): (وقرئ (فعميت) بضم العين وتشديد الميم بمعنى أخفيت عليكم عقوبة لكم ، أي عماها الله عليكم ، ويعضد هذه القراءة قراءة من قرأ (فعماها) عليكم وهو أبي والأعمش) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 619)

ومع التزام المنتجب بالقراءات المتواترة ، والدفاع عنها ، لم يهمل القراءات الشاذة ، بل اهتم بها وأكثر من ذكرها وتوجيهها ، كقوله : (وقرئ في غير المشهور ﴿الحواريون﴾ بتخفيف الياء كراهة التضعيف) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 578) غير أنه يرفض القراءات الشاذة إذا جاءت على لغة رديئة،ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (البقرة، من الآية126)حيث قال: (وقرئ في غير المشهور أيضا ثم (أطره) بإدغام الضاد في الطاء ...وهي لغة رديئة) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 372)

شواهد الكتاب :

اعتمد المنتجب على السماع في تأييد المعنى الذي يذهب إليه ، وإثبات القاعدة النحوية أو اللغوية التي هو بصدد تطبيقها، ومن ذلك ما جاء عند إعراب قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ (الرعد، من الآية1)

حيث قال : (في محل (الذي) وجهان : ... والثاني : الجر إما على النعت للكتاب ...وإما على العطف على كتاب أو على (آيات الكتاب) على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه كقولهم : (ما كل سوداءَ تمرة ولا بيضاء شحمة) وكقراءة من قرأ :(تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) (الأنفال، من الآية67) بجر الآخرة) (الهمذاني، 1411هـ، الصفحات 109-110)

وكثيرا ما يستدل بالقرآن على تأييد المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (والنجي على معنيين – أحدهما : أن يكون بمعنى المناجي كالعشير والسمير بمعنى المعاشر والمسامر ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ (مريم، من الآية52)أي مناجيا) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 91)

أما الشعر فقد استدل به المؤلف كثيرا على تأييد المعاني اللغوية ، كقوله : (والتفنيد : النسبة إلى الفند وهو الخَرَفُ وإنكارُ العقل من هِرَمٍ قال :

يا صاحبيّ دعا لومي وتفنيدي فليس ما فات من أمري بمردودِ) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 100)

ومن استدلاله على صحة القاعدة قوله : (وحذفُ خبرِ إنَّ جائزٌ في كلام القوم نظمِهم ونثرِهم إذا دلَّ عليه الدليلُ ، قال الأعشى:

إنَّ محلًّا وإنّ مرتحلًا فإنَّ في السفْر إذْ مَضَوْا مهَلا

أي : إنَّ لنا محلًّا ، وإن لنا مرتحلًّا) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 96)

وقد يستدل بالشعر على تأييد القراءة ، قال عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ (يوسف، من الآية65): وقرئ (رِدَّتْ) بكسرها على أنَّ كسرة الدال المدغمة نقلت إلى الراء كما قيل : قيل وبيع ؛ لأن المضاعف يشبه المعتل، قال ذو الرمة: دنا البينُ مِنْ مَيٍّ فردَّت جِمالها) (الهمذاني، 1411هـ، الصفحات 79-80)

وأما الحديث الشريف فقد استشهد به،ولم يقف موقف الأقدمين في الإقلال منه،أو الامتناع عن ذلك مطلقا،وقد استدل به لإثبات وجه إعرابي ،أو لغرض لغوي كقوله:(يقول أهل اللغة: قد يُوضع الحمدُ موضعَ الشكر فيقال: حمِدت الرجل على معروفه وإحسانه ، ولا يوضع الشكر موضع الحمد فيقال : شكرت الرجل على شجاعته ، ويدل على ذلك قوله ﷺ:" الحمدُ رأسُ الشكر ما شكر الله عبدٌ لم يحمدْه") (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 163)

أما الأدلة العقلية فتمثلت عند المؤلف في القياس في مواضعَ قليلةٍ من الفريد، ومن ذلك قوله : (قوله تعالى: ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ (الأعراف، من الآية165)
فيه وجوه من القراءات :
السادس: (بيس) بوزن ريس على قلب همزة بئيس ياء وإدغام الياء فيها قياسا على قول من قال في تخفيف سوءة : سوة ، وفي تخفيف شيء : شيا، فأبدل الهمزة على لفظ ما قبلها) (الهمذاني، 1411هـ، صفحة 377)
الْمُجِيدُ في إعراب القرآن الْمَجِيد للصَّفَاقِسِيّ(ت: 742هـ) (الصفاقسي، 1992م)

يتناول الكتاب إعراب كتاب الله سبحانه وتعالى ، جرّده الصفاقسي من البحر المحيط لأبي حيان ، وأضاف إليه من كتب أخرى ككتاب أبي البقاء ومكي بن أبي طالب وابن عطية وغيرهم .
لا يعرب الصفاقسي كل كلمات القرآن اكتفاء ببعضها ، فهو لا يعيد إعراب الكلمات التي سبق إعرابها ، إذا لم يكن في إعرابها مزيدُ فائدة .
اتخذ المؤلف بعض الرموز في منهجه ، كاتخاذه علامة (م) علامة على ما زاد على كتاب الشيخ أبي حيان من كتب أخرى .
قد يشير المؤلف في أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد ، فقد ذكر مثلا في كلمة (اسم) خمس لغات،وهو بصدد إعراب البسملة. (الصفاقسي، 1992م، الصفحات 40-41) ويتناول أحيانا ما يتعلق بالكلمة التي هو بصدد إعرابها من الاشتقاق ، ومن ذلك قوله : (النار جوهر لطيف مضيء حار محرق ، والنور ضوءها وضوء كل نير ، وهو نقيض الظلمة ، واشتقاقها من نار ينور إذا نفر ؛ لأن فيه حركة واضطرابا ، والنور مشتق منها) (الصفاقسي، 1992م، الصفحات 127-128)
تعدد الأوجه الإعرابية : تعددت التوجيهات النحوية في الكلمة أو الآية التي هو بصدد إعرابها ، كما أنه يورد القراءات المتعلقة بالكلمة أو الآية التي يتعرض لإعرابها ، وينسب القراءة إلى أصحابها،وإذا كانت القراءة شاذة فإنه يلتمس لها تخريجا،ومن ذلك قوله:(وقرئ شاذا ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ (البقرة، من الآية4) بالإدغام،ووجهه أنه سكن لام أنزل كما في قوله :
إنَّما شِعْريَ شهدٌ قد خُلِطْ بجُلْجُلان
ثم حذف همزة إلى ونقل كسرتها إلى لام أنزل فالتقى المثلان فأدغم الأول في الثاني) (الصفاقسي، 1992م، صفحة 89)

وقد يصف القراءة بالضعف إذا خالفت القاعدة الإعرابية،كما أكثر من التعرض للجوانب الصرفية،وقد يذكر الإعراب على مذهب البصريين والكوفيين،دون تعصب لأحدهما،بل يأخذ بالصحيح.

وعلى كل حال فقد نهج المؤلف في كتابه أسلوب التوضيح والتسهيل،غير أنه يكثر من الاستطراد في كتابه،فنراه مثلا يذكر معانيَ اللام،وهو بصدد إعراب قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ موضحا لها بالأمثلة،وهذا هو هو المَهْيَعُ الذي يسلكه في أكثر الأحيان .

شواهد الكتاب :

أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم على صحة القاعدة ، ووجَّهَ به المعنى والإعراب ، ودلَّل به على المسائل النَّحْويَّة والصَّرْفيَّة ، وهو يجتزئ الآياتِ في معظم الأحيان استظهارا لذاكرة القارئ ، وقد استدل بالقرآن على صحة المعنى اللغوي ، ومن ذلك قوله : (الإضاءة فَرْطُ الإنارة ، ومصداقُ ذلك قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (يونس، من الآية5)) (الصفاقسي، 1992م، صفحة 128)

أما الحديث الشريف فإنه لم يكثر من الاستشهاد به جريًا على سَنَنِ شيخِه أبي حيان ، ومن ذلك قولُه وهو بصدد إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (البقرة، من الآية126) :(ولا تكون أنْ للمجاوزة خلافا للكوفيين ، ولا بمعنى إنْ المكسورة المخففة خلافا للفارسي ولا للنفي قلت: وعليه تتخرج روايةٌ في الموطَّأ بفتح أنْ في قوله : (حتى يظلَّ الرجلُ أنْ يدري كم صلَّى) أي ما يدري) (الصفاقسي، 1992م، صفحة 170)

كما استدل بالحديث على صحة المعنى اللغوي،ومن ذلك قوله:(...وأهل التفسير يقولون : المَنُّ شيء يسقط على الشجر حلو، ويقال هو الترنجبين ويروى عنه ﷺ أنه قال : (الكمأة من المنّ وماؤها شفاء للعين)) (الصفاقسي، 1992م، صفحة 285)

كما استدل بالشعر،وكلام العرب في إثبات صحة القاعدة،وهو يحترم اتفاق النحاة وإجماعهم ، كما استدل بالقياس دليلا من الأدلة العقلية ، وأدار عليه بعضَ أحكامه .

الدُّرُّ اللقيط من البحر المحيط لابن مكتوم (ت: 749هـ) (ابن مكتوم، 1409هـ)

الكتاب ليس ككل كتب إعراب القرآن التي عرضنا لها ؛ فابن مكتوم لا يعربُ آيَ القرآن الكريم آية آية بنفسه كما يفعلُ المعربون، لكنه يتناول الآياتِ القرآنيةَ المختلَف حول إعرابها بين ثلاثة من أساطينِ اللغة والنحو والتفسير،وهم أبو حيان، وابن عطيَّة، والزمخشري، فقد حرص على أن يجمع من البحر المحيط لشيخه أبي حيان المسائلَ الإعرابية التي اختلف حولها كلٌّ من الزمخشري وأبي حيان وابن عطية وحسْب .

ويقوم منهجه على الإتيان بالآية القرآنية موضوع المناقشة ، ثم يأتي بقول الزمخشري أو ابن عطية،ثم يأتي برد أبي حيان عليهما بعد ذلك .

استخدم ابن مكتوم رموزا مختصرة تدل على كُلٍّ مِنْ أبي حيان،والزمخشري،وابن عطية،وعليه نفسِه، وقد نصّ على ذلك في مقدمة كتابه بقوله :(وجعلتُ علامةَ الزمخشري (ش)، وابن عطية (ع)،وشيخنا أبي حيان(ح) طلبا للاختصار وتجنبا للإطالة والإكثار) (ابن مكتوم، 1409هـ، صفحة 1)

على أن الكتاب لم يكن مقصورًا على تناول الآيات القرآنية المختلف حول إعرابها بين العلماء الثلاثة وجمعها من البحر المحيط وحسب، بل نجد في الكتاب ذكرًا لمسائلَ لغويةٍ وصرفية،وتراجمَ لبعض العلماء،وبعض المسائل الفقهية،وذكرا لبعض المظاهر الاجتماعية في عصر ابن مكتوم ، ومما يدخل في باب اللغة قوله نقلا عن شيخه أبي حيان :(المختال:المتكبر،وهو اسم فاعل من اختال،وألفه منقلبة عن ياء لقولهم: الخُيَلاء والمخيلة، ويقال :خَالَ الرَّجُلُ يخُول خَوْلا إذا تكبَّرَ وأُعجبَ بنفسه ...) (ابن مكتوم، 1409هـ، صفحة 183)

كما حرص ابنُ مكتومٍ على أنْ يسجّلَ في كتابه نقلا عن شيخه وصفًا للحالة الاجتماعية لأهلِ مصرَ ، والجوّ العام في عهده في أكثرَ من موضعٍ من كتابه. (ابن مكتوم، 1409هـ، الصفحات 699- 700)

ومما يُحمد له ترجمتُه لبعض العلماء الذين وردتْ أسماؤُهم في الكتاب ، ومن ذلك ترجمتُه لأبي إسحاق الحضرمي بقوله : هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي أخذ النحو عن ميمون الأقرن ومات سنة سبع عشرة ومائة . (ابن مكتوم، 1409هـ، صفحة 14)

شواهد الكتاب :

تنوّع الشاهد في الكتاب ما بين آية قرآنية وحديث شريف،وكلام للعرب شعرِهِم ونثرِهِم لإثبات الأحكام النحْوية ، وكان ابنُ مكتوم تابعا في كل ما استشهد به لشيخه أبي حيان وناقلا عنه، اللهُمّ إلا في القليل النادر،وقد كثر استشهادُه بالقرآن وقراءاته،لإثبات القاعدة، ولا يكتفي بالشاهد الواحد، بل يأتي بأكثرَ من شاهد، كما حرص على الاستشهاد بالقراءات القرآنية متواترِها وشاذِّها،وحرص على تخريجها وتوجيهها، كما استشهد بعدد غير قليل من الأحاديث جمعها من البحر المحيط لإثبات القواعد النحوية،وتأييد بعض المعاني اللغوية، ومن ذلك استشهادُه بحديث : " ولا ينفعُ ذا الجدّ منك الجدّ" على أنَّ مِنْ تأتي بمعنى بدل،وقد يستدل بالحديث لتأييد المعنى اللغوي كقوله نقلا عن الزمخشري:(وسمي المحلوف عليه يمينا لتلبسه باليمين،كما قال النبي ﷺ: (إذا حلفتَ على يمين ، فرأيت غيرها خيرا منها، فأتِ الذي هو خير، فكفّرْ عن يمينك،أي على كل شيء مما تحلف عليه)) (ابن مكتوم، 1409هـ، صفحة 108)

كما أكثر ابن مكتوم من الأبيات الشعرية في استدلاله على القواعد النحوية ،ومن ذلك قولُه وهو في معرض الحديث عن " لدن" نقلا عن شيخه أبي حيان : (وتُضاف إلى المفرد لفظا كثيرا،وإلى الجملة قليلا، فمن إضافتها إلى الجملة الفعلية قولُ الشاعر:

صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شبَّ حتَّى شابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية قولُ الآخر:

تذكَّرَ نُعماهُ لدنْ أنتَ يافع إلى أنت ذا قَدَّيْنِ أبيضَ كالنّسْرِ

.....) (ابن مكتوم، 1409هـ، الصفحات 104-105)

كما أنه لم يهمل المأثور من كلام العرب ، فنراه يستشهد به لتأييد وجه إعرابي،أو يثبت به حكما نحويا،وقد يستدل به لتأييد معنى لغوي،كقوله : (الماعون: فاعول من المَعْن : وهو الشيء القليل لقول العرب : ما له معنٌ؛ أي شيء قليل) (ابن مكتوم، 1409هـ، صفحة 732)

أما الأدلة العقلية فقد عوَّل منها على القياس كلما اقتضت القاعدة النحوية ذلك،ومنه قوله: ((ح) رأيت في شرح الموجز للرماني ..أنه لا يقال من نفع ينفع : اسم مفعول نحو: منفوع،والقياس النحوي يقتضيه.(ك) قال ابن القطاع: نفعك نفعا :أحسن إليك . فصار مثل ضربك ،فكما يقال في مفعول ضرب: مضروب ، فكذلك يقال في مفعول نفع) (ابن مكتوم، 1409هـ، صفحة 23)

الدُّرّ المَصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي(ت: 756هـ) (السمين الحلبي، 1406هـ)

أعرب الشيخُ السمينُ في هذا الكتاب جميعَ آيِ القرآن الكريم،وجمعَ بين علوم شتى كالتفسير والنحو واللغة والقراءات، وهو يبدأ بذكر ألفاظ الآية، ثم يسير مع كل لفظة فيتناولها إعرابا، ويبين أقوال العلماء وآراءهم ، ثم يذكر قراءتها ، مناقشا كل قراءة ، ثم يسير مع هذه اللفظة من جانب اللغة والاشتقاق والمعنى .

ولا يقتصر السمين على ما هو بصدده من إعراب للآية،ولكنه إذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب من أبواب النحو، نراه يدع ما هو فيه من إعراب للآية ليعالج هذه المسألة،والكتاب يعجُّ بمسائل الخلاف،فلا تكاد تمرُّ صفحة منه دون أن يطالعنا الشيخ بمسألة خلافية بين العلماء .

والشيخ مَعْنيٌّ بتقعيد لترسيخ نظرية،أو صوغ قاعدة جامعة تحكم أمورا يسهل حفظُها والاهتداءُ بها ، ومن ذلك قولُه وهو بصدد إعراب قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للهِ﴾ ولابد من ذكر قاعدة ههنا لعموم فائدة ،وهي أن الجار والمجرور والظرف إذا وقعا صلة أو صفة أو حالا

أو خبرا تعلقا بمحذوف، وذلك المحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كونا مطلقا ...) (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 39)

وكثيرا ما يتناول الشيخ الكلمة التي هو بصدد إعرابها من ناحية الصرف، قال: (وأصل الدماء : الدماو أو الدماي ،فقلب حرف العلة همزة لوقوعه ظرفا بعد ألف زائدة نحو: كساء ورداء) (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 256)

وفي الكتاب كثيرٌ من الإشارات البلاغية تُعينُ القارئ على التعرف على بعض أسرار التعبير القرآني،كما يحفل الكتاب بالأوجه الإعرابية المتعددة للألفاظ والآيات التي كان الشيخ السمين يجري إعرابها،وهو يرجّح وجها إعرابيا على غيره في أحايين كثيرة،وقد لا يناقش ولا يرجّح بأن يذكر الأوجه الإعرابية في الآية دون ترجيح،أو يذكر آراء المعربين دون مفاضلة بين هذه الآراء،وكثيرا ما يتعدد الإعراب للكلمة بناء على تعدد المعنى لها ،ففي إعراب قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ (البقرة، من الآية30) نراه يقول : (و" فيها" الأولى متعلقة بـ " تجعل" إن قيل : إنها بمعنى الخلق ، ومن يفسد" مفعول به ، وإن قيل إنها بمعنى التصيير فيكون " فيها" مفعولا ثانيا قدم على الأول وهو " من يفسد" ...) (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 254)

القراءات القرآنية في الكتاب: يورد السمين القراءات في الآية،وهو يبدأ بذكر قراءة السبعة،ثم يورد بقية القراءات الواردة مع المناقشة والترجيح والضبط،مستوفيا ما ورد في الآية من قراءات،وهو يدافع عن القراء السبعة إزاء ما يتعرضون له من نقد،ملتمسا طريق التخريج للقراءات التي هي موضع الإشكال فعند تعرضه لإعراب قوله تعالى:﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ (الحجر، من الآية 54) نراه يقول: (وقرأ نافع بكسرها ، والأصل : تبشروني، فحذف الياء مجتزئا عنها بالكسرة.وقد غلّطه أبو حاتم ،وقال: " هذا يكون في الشعر اضطرارا " وقال مكي: " وقد طعن في هذه القراءة قومٌ لبُعْد مخرجها في العربية ...وهذا الطعن لا يُلتفتُ إليه، لأن ياء المتكلم قد كثُر حذفُها مُجْتَزَءًا عنها بالكسرة . وقد قرئ بذلك في قوله : ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي﴾ (الزمر، من الآية 64) كما سيأتي بيانه) (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 577)

والرجل يستشهد بالقراءات الشاذة ملتمسا لها وجها من العربية يقوّيها،ففي قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس، من الآية31) نراه يقول: (...وشذت فرقة فقرأت " وشركائكم" بالخفض، ووجهت على حذف مضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا على حاله كقوله :

أكلَّ امرئ تحسبينَ امرأ ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا

أي: وكل نار، لتقدير الآية : وأمر شركائكم ، فحذف الأمر وأبقى ما بعده على حاله..) (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 243) وليس معنى تقويته القراءة الشاذة أنه يقبل جميعها، ولكنه يرد الكثير منها مما خالف القياس وصعُبَ التماسُ وجهِ الصحةِ لها ، فحينما قرأ الأعرج (تولوا) بضم التاء وسكون الواو وضم اللام في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ نراه يقول : (وهذه القراءة لا يظهر لها معنى طائل هنا) (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 284)

شواهد الكتاب :

استدل الشيخ السمين بالسماع تأييدا لأحكامه اللغوية والنحوية ، فقد استشهد بالقرآن سواء على صحة القاعدة ،أو لتأييد المعاني اللغوية كاستدلاله بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ﴾ (النور، من الآية2) على أن الدين في اللغة بمعنى القضاء والحكم، وكذلك استدلاله على أن الدين معناه الطاعة بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ﴾ (النساء، من الآية125) أي طاعة ، وعلى أنه يستعار للملة والشريعة أيضا بقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ﴾ (عمران، من الآية83) يعني الإسلام ، بدليل قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (عمران، من الآية85)) (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 74)

أما الحديث الشريف فقد نحا الشيخ منحى المتأخرين في الإكثار من الاحتجاج به ، ومن ذلك قوله :(والمستقرأ من كلام العرب أن المنصوب على الاختصاص : إما " أي" ..أو معرف بأل... أو بالإضافة نحو قوله – عليه السلام- : " نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَّثُ")

كما أكثر من الاستدلال بالشعر ، وجاء معظمه في الاستدلال على المعاني اللغوية كقوله : (الربّ لغةً : السيد والمالك والثابت والمعبود ، ومنه :

أربٌّ يبول الثُّعْلُبَانُ برأسه لقد هان من بالتْ عليه الثعالبُ)

وهو يذكر الشاذ والنادر من الشواهد المخالف للقاعدة، بعد أن ينبه على شذوذه أو ندرته ، احترازا من مَغَبَّةِ وقوع القارئ في لبس من الاستشهاد به ، كما أكثر من الاستشهاد بكلام العرب على صحة القاعدة ودعمها ، وقد يستأنس بكلام العرب وأمثالها وهو بصدد شرح مفردات الألفاظ القرآنية ، ومن ذلك قوله : (والفلاح أصله الشق ومنه قولهم : " إن الحديد بالحديد يفلح")

أما الأدلة العقلية فقد اعتمد منها على القياس لإثبات صحة الأحكام وتبريرها.

المسائل السَّفرية لابن هشام (ت: 761هـ) (ابن هشام، 1409هـ)

الكتاب مسائلُ وأجوبةٌ نحْويَّةٌ ، وأبحاثٌ في مواضيعَ من القرآن الكريم، عدة هذه المسائل سبع وأربعون مسألة ، سئل ابن هشام عن أكثرها فأجاب ، وعرض بعضها دون أن يُسأل

عنها ، ولكنه وجدها مناسبة لِتُسَاقَ مع مسائل الكتاب، تدور مسائل الكتاب حول مشكلات نحوية من القرآن، وتوجيه قراءات قرآنية ، أو إعراب ألفاظ من الآيات ، ويستثنى من ذلك أربع مسائل تدور حول معاني بعض الآيات الكريمة ، ومسألتان في توجيه إعرابي لحديثين شريفين ، وعلى هذا فإن تسميتها أبحاثا نحوية في مواضع من القرآن يكون على سبيل التغليب .

وقد جاءت بعض مسائل الكتاب موجزة مقتضبة ، وجاء بعضها مفصلا مسهبا ؛ وذلك لأن المؤلف أجاب عن هذه الأسئلة إجابات تتناسب مع ما تحتاج إليه المسألة من شرح أو تفصيل .

والقارئ للكتاب يلحظ تعدد الأوجه الإعرابية عند ابن هشام تبعا لتعدد القراءات واختلافها، وابن هشام في عرض المسائل يذكر أحيانا أقوال العلماء وآراءهم ، مما يجعلنا نقول إن الاتجاه التطبيقي متأثر بالآراء والمذاهب النحوية .

أسلوب الحوار أو الفنقلة في الكتاب : اعتمد ابن هشام على أسلوب الحوار اعتمادا كليا ، فلا تكاد تخلو مسألة من هذا الأسلوب، وهو من شأنه أن يسترعيَ الانتباه ويصل المعلومة إلى طالبها بأيسر السبل وأكثرها تحديدا .

شواهد الكتاب :

استدل ابن هشام بالسماع الممثل في القرآن والحديث وكلام العرب شعرهم ونثرهم ، وعلل به أحكامه النحوية ، ومن ذلك ما جاء في المسألة الثامنة حيث قال: (أين الفاعل في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ: ﴿ بما حفظ الله﴾ (النساء، من الآية 34) بنصب اسم الله – عز وجل ؟ الجواب:

يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون اسم الله تعالى ، ولكنه نُصب لفهم المعنى ؛ فإنَّ من كلامهم أنَّ الفاعل ربما نُصب إذا أُمن الإلباسُ ، كقولهم : كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ ، وخَرَقَ الثوبُ المسمارَ ، رُويا برفع (الزجاج) و(الثوب)، ونصب (الحجر) و(المسمار) ، وقال الشاعر:

قد سالمَ الحياتُ منه القدمَا

روي بنصب الحيات . وعلى هذا فيتحد مع قراءة السبعة ، والمعنى عليهما: بحفظ الله لهن. والمحذوف مفعول كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (الأحزاب، من الآية 35) أي : والحافظاتها .

الثاني : أن يكون ضميرا مستترا في " حفظ" وفي مرجعه وجهان : أحدهما : النسوة المذكورات ، وذلك باعتبار المعنى دون اللفظ ، أي بما حفظ هو ، أي بما حفظ من ذكر ، كما جاء في الحديث : " خير النساء صوالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره ،

وأرعاه على زوج في ذات يده : أي أحنى من ذكر ، وأرعى من ذكر) (ابن هشام، 1409هـ، الصفحات 41-43)
أما الأدلة العقلية فقد جاء الكتاب غفلا منها .

خاتمة :
كانت هذه دراسة موجزة لأهم كتب إعراب القرآن في القرنين السابع والثامن الهجريين الهدف منها هو إطلاع المهتمين بحقل النحو التطبيقي والقرآني منه بصورة خاصة على أهم أعلامه ومَنْ ألّف فيه في هذين القرنين، وطريقتهم ومنهجهم في التأليف، وقد لاحظت خلط الأبواب النحوية المختلفة بالعلوم المتعددة كالأدب والفقه واللغة والتفسير والمنطق وغيرها من العلوم ،وفي ذلك إثراء للنحو؛ فليس علم النحو بمنبت الصلة عن تلكم العلوم، وليست العلوم الإنسانية بمعزل عن بعضها البعض،بل إن العلوم يهدي بعضها إلى بعض، وقد ظهر ذلك واضحا في مؤلفات هذه الفترة، فثمة مسائلُ فقهيةٌ لا يتوقف فَهْم معناها ، أو حكمها الشرعي إلا على فَهم النحو فيها .

وثمة تأثر بالفقه وربط القضايا الفقهية بالمسائل النحوية في أحايين كثيرة، وعدم الاقتصار على تناول الآيات القرآنية وإعرابها وحسب، بل نجد في كتب إعراب القرآن الكريم ذكرا لمسائلَ لغوية وصرفية،وتراجم لبعض العلماء،وبعض المسائل الفقهية،وذكرا لبعض المظاهر الاجتماعية كماعند ابن مكتوم. ولا يقتصر بعض المعربين للقرآن كالسمين الحلبي على ما هو بصدده من إعراب للآية،ولكنه إذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب

من أبواب النحو،نراه يدع ما هو فيه من إعراب للآية ليعالج هذه المسألة،حتى إنَّ كتابه ليعجُّ بمسائل الخلاف،فلا تكاد تمرُّ صفحة منه دون أن يطالعنا الشيخ بمسألة خلافية بين العلماء.

كما عُني بعضهم بتقعيد لترسيخ نظرية،أو صوغ قاعدة جامعة تحكم أمورا يسهل حفظُها والاهتداءُ بها.

كما لاحظت وجود خصائص مشتركة بين كتب إعراب القرآن ومنها :العناية الواضحة بالقراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ، والعناية بتعدد الأوجه الإعرابية لكثير من الآيات ، والعناية بالتفسير اللغوي للغامض من ألفاظ القرآن ، والعناية بالمعنى والاشتقاق لكثير من تلك الألفاظ ، كما أنّ ثمة كثيرا من الإشارات البلاغية التي تعين القارئ على التعرف على بعض أسرار التعبير القرآني، كما تحفل الكتب بالأوجه الإعرابية المتعددة للألفاظ والآيات، وكثيرا ما يتعدد الإعراب للكلمة بناء على تعدد المعنى لها.

ثبت المصادر والمراجع

References

الصفاقسي ،إبراهيم بن محمد. (1992م). *المُجيد في إعراب القرآن المَجيد* (الإصدار الأول). (موسى محمد زنين، المحقق) طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنةالحفاظ على التراث الإسلامي.

السمين الحلبي ،أحمد بن يوسف. (1406هـ). *الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون* (المجلد 1). (أحمد محمد الخراط، المحقق) دمشق: دار القلم.

ابن مكتوم ،أحمد عبد القادر. (1409هـ). *الدّرّ اللقيط من البحر المحيط*. (علاء محمد رأفت، المحقق) القاهرة، مصر: كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

آل عمران. (من الآية5).

آل عمران. (من الآية83).

آل عمران. (من الآية85).

الأحزاب. (من الآية 35).

الإسراء. (من الآية36).

الأعراف. (من الآية165).

الأعراف. (من الآية40).

الأنفال. (من الآية11).

الأنفال. (من الآية67).

البقرة. (من الآية126).

البقرة. (من الآية126).

البقرة. (من الآية135).

البقرة. (من الآية136).

البقرة. (من الآية138).

البقرة. (من الآية234).

البقرة. (من الآية30).

البقرة. (من الآية4).

البقرة. (من الآية6).

التوبة. (من الآية30).

الحجر. (من الآية 54).

الرعد. (من الآية1).

الزمر. (من الآية 64).

الفاتحة. (الآية1).

الفاتحة. (الآية2).

الفاتحة. (الآية6).

الفاتحة. (من الآية1).

الفاتحة. (من الآية7).

المائدة. (من الآية1).

الهمذاني.،المُنْتَجَب (1411هـ). *الفريد في إعراب القرآن المجيد* (الإصدار الأول، المجلد 2). (فهمي حسن النمر، المحقق) الدوحة: دار الثقافة.

النساء. (من الآية 34).

النساء. (من الآية122).

النساء. (من الآية125).

النساء. (من الآية128).

النساء. (من الآية3).

النور. (من الآية2).

النور. (من الآية2).

العُكْبَرِيّ ،عبد الله بن الحسين. (بلا تاريخ). *التبيان في إعراب القرآن*. (علي محمد البجاوي، المحقق) القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ابن هشام،عبد الله بن يوسف. (1409هـ). *المسائل السَّفرية في مواضعَ من القرآن الكريم* (الإصدار الثانية). (علي حسن البواب، المحقق) الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار.

محمد. (من الآية18).

البصلي ،محمود. (بلا تاريخ). *خصائص التأليف النحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية دار العلوم،جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف والعَروض، القاهرة.

مريم. (من الآية52).

المائدة .(من الآية38).

هود.(*الآية1)*.

هود. (الآية1).

هود. (من الآية28).

هود. (من الآية72).

يوسف. (من الآية110).

يوسف. (من الآية65).

يوسف. (من الآية70).

يونس. (من الآية31).

يونس. (من الآية5).